

قراءة في المنظومة التعليمية الجزائرية

سعد عبد السلام
أستاذ محاضر «أ»
جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر

ملخص البحث

يعد التعليم ركيزة أساسية لأي حضارة في العالم، منه تحدث النهضة والتطور والإبداع، ومع ظهور سوق عالمية في مجال التعليم، لم يعد التنافس فيها يقل ضراوة عما يجري في القطاعات الأخرى، فقد أصبح التعليم أهم خواص القرن الحادي والعشرين، والإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان القادر على التعلم الدائم. وإن ضببط سياسة التعليم، والإعتماد على منهجية إصلاح واضحة وليس مجرد ترقيع، سيحدث حتما إصلاحا حقيقيا في بنية التعليم، لأن إصلاح نظام التعليم سيفرز بلا ريب جيلا مفكرا، وأعتقد أننا في اللحظة التي نقدّر فيها العلم وأهل التعليم حقّ قدرهم سنصبح أمة رائدة، ولئن كان التفريط فمهما في الماضي جريمة، فإنه في الحاضر أشد جرما وفي المستقبل أكبر إثما. ومن ثمة سنحاول سبر غور واقع التعليم في الجزائر وأفاقه. فما هو واقع التعليم في الجزائر؟ وإلى أي مدى نجحت الجزائر في خوض هذه معركة التعليم التي تعتبر الرهان الحقيقي لأي تنمية؟

الكلمات المفتاحية: التعليم، إصلاح التعليم، واقع التعليم في الجزائر، بنية التعليم، المنظومة التربوية.

abstract Education in Algeria , nowadays and future

No one can ignore the importance of education any in the development of any civilisation or nation in the world .As far as Algeria is concerned ,it made great efforts not only to provide education for all but also to guarantee a good quality of lessons and methodology for everyone .After the independence ,the educational system had seen numerous changes and effective modifications .As a result of the pressure of America and the IMF ,the Algerian government allowed individuals to invest in the field of education through private schools and associations so as to compete the other developed countries .I think that such changes and decisions have nil big difference in comparison with other Arab countries .The question is that how is education in Algeria in particular?

Keywords: education, the educational system, education in Algeria, education nowadays and future

مقدمة:

إن ضببط سياسة التعليم وتحسين أداء المكوّنين، والإعتماد على منهجية إصلاح واضحة وليس مجرد ترقيع، سيحدث حتما إصلاحا حقيقيا في بنية التعليم، لأن إصلاح نظام التدريس وتطوير منهجية التعليم، وإعادة النظر في برامجها ومنهجية تدريسها،

سيفرز بلا ريب جيلا مفكرا، وأعتقد أننا في اللحظة التي نقدّر فيها العلم وأهل التعليم حقّ قدرهم، سنصبح أمة رائدة راقية، ولئن كان التفريط فيهما في الماضي جريمة، فإنه في الحاضر أشدّ جرما وفي المستقبل أكبر إثما. « وإذا كان التعليم كما يقال: علم وفنّ، فإن نقل الأفكار إلى من نعلّمهم يتطلب منهجا مضبوطا. وقد دلّت نتيجة اختبار أُعدّ على وجه الخصوص، للمقارنة بين قدرات مئات الألوف من طلاب عدد كبير من الدول، درسوا مادّتيّ: الرياضيات والعلوم في إحدى الصفوف، فدلّت نتيجة ذلك الاختبار على أن الفروق الجوهرية بين تعليم وتعليم لا تتجسد في نوعية ما يتعلمونه، ولكن تجسدت في كيفية تعليمهم.»⁽¹⁾ لذلك بذلت الدول المتقدمة جهودا لتحقيق الجودة العلمية، واهتمت بمعايير اعتماد التعليم الخاص، لمجابهة التحديات المستجدة، واستجابةً لمتطلبات المجتمع المعاصر، واستشرافا لتحقيق الأهداف المرسومة. وعندما نتناول بالبحث مسألة أهداف ومقاصد التعليم، ونمط المجتمع الذي نطمح إليه، يلزمننا النظر في أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والمدنية... وضمن ثوابت الأمة. ومن ثمة يمكننا التساؤل عن فلسفة التعليم في الجزائر، وعن واقع التعليم الجزائري وأفاقه في سياق التحول المجتمعي الراهن؟

واقع التعليم في الوطن العربي وسبل الاستثمار فيه

يعد التعليم ركيزة أساسية لأي حضارة في العالم، وهو مهمة لا تقتصر على تكسيب المهارات، بل تتعلق أيضاً بتجسيد قيم احترام حياة الإنسان وكرامته، قيم مطلوبة لتحقيق الانسجام الاجتماعي في عالم متنوع متطور، في شتى مجالات الحياة، ومع ظهور سوق عالمية في مجال التعليم، لم يعد التنافس فيها يقل ضراوة عما يجري في القطاعات الأخرى، وهي بصدد تغيير معطيات التعليم، والانتقال من ضمان الحق في التعليم للجميع إلى توفير تعليم جاد في إطار الجودة للبعض فقط، تعليم يربّي الفرد لعصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي أصبحت أهم خواص القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح الإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم، والذي يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته. هذه المهارات والمعارف الأساسية في أبسط أشكالها: القراءة والكتابة والحساب بحيث يشكل امتلاك هذه الأساسيات، شرطاً مسبقاً لازماً لمواصلة التعليم والتدريب، ولاكتساب المهارات القابلة للنقل، ثم إجادة تعلم المهارات التقنية والمهنية وغيرها.

ومعظمنا يتفق بأن واقع التعليم في الوطن العربي سيّجداً للأسف الشديد، ومشاكل الصفوف الدراسية المكتظة، وقلة الإهتمام بالناحية الجمالية فيها، تجعلك تكره المدرسة وتشعر بالغيان فور رؤيتها. وما تخصصه الدول العربية لتمويل التعليم مؤشراً على عدم اهتمامها بهذا القطاع الحيوي²؛ ولئن كان تمويل التعليم لا ينمو في تناسق مع النمو السكاني ووفق حاجيات المجتمع، بل ودون أي تخطيط، فإن التحولات المتسارعة والعميقة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين قد غيرت عدداً من المعطيات. فمن الظواهر التي أثرت سلباً على السياسات التعليمية، هو تمويلها العمومي البائس والضعيف، لذلك عجزت كثير من الدول عن مواكبة عمليات تطوير التعليم، مع أن بعض الحكومات تعتبر مساهماً رئيسياً في تمويل التعليم العمومي؛ ففي كندا يشكل التمويل الحكومي للتعليم العام حوالي 78%، وفي الولايات المتحدة حوالي 70% وفي أستراليا واليابان حوالي 76%، وفي المملكة المتحدة حوالي 85%، وفي دول مثل: الدانمرك وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وفرنسا... يرتفع التمويل الحكومي ليتجاوز 90%، وفي البرتغال وفنلندا والسويد والنمسا يتجاوز التمويل الحكومي نسبة 95% من تمويل التعليم العام؛ صحيح

أن هذه الإحصائيات ليست حديثة، لكنها تمنحنا مؤشرات بأن التمويل الحكومي يشكل النسبة الأكبر لتمويل التعليم العام في الدول المتقدمة؛ بخلاف الدول العربية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى تحرير التعليم وخصخصته، وإفساح مجال التعليم للمال الخاص المحلي والأجنبي لتخفيف العبء عن الدولة في إدارة وتمويل مؤسسات التعليم الحكومية. وفي تقرير للمرصد العربي للتربية والتعليم في الوطن العربي، صادر عام 2012 عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تحدث فيه عن: حجم الناتج المحلي للدول العربية، الذي يبقى متواضعا إن لم نقل ضعيفا، إذ لا يتجاوز ما تحققه جميع الدول العربية مجتمعة ما تحققه إسبانيا وحدها.⁽³⁾ ويتضح مجهود الدول العربية لفائدة التعليم كذلك في حصة موازنة التعليم من الموازنة العامة لهذه الدول، فالجزائر مثلا تنفق 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي و11.7% من الموازنة العامة⁽⁴⁾ وتراجع التمويل العمومي للتعليم، مؤشر على نظام تعليمي عمومي، ضعيف المردود وعتيم الجدوى.

كما تحدث ذات التقرير عن ضعف أداء التلاميذ العرب في تحصيل كثير من المواد، وأبرزها ضعف التحصيل في الرياضيات والعلوم، ولم ترتق نتائج التلاميذ العرب إلى مستوى المعدل العالمي، ولم يتجاوز أغلبهم المستويات الدنيا، وهو ما جعل الدول العربية المشاركة تحتل مراتب سفلى. وما تجدر ملاحظته هو أنهم يجدون صعوبات كبيرة كلما تعلق الأمر بالتمارين التي تتطلب قدرات ومهارات التحليل والتفكير، وحل المسائل التي تؤهلهم لمتطلبات سوق العمل. ومن المآخذ الموجهة إلى التعليم العام، والتي ذكرها التقرير، أن المتسربين الذين يغادرون المدرسة هم بدون مؤهلات تذكر، بل وأصحاب الشهادات المتخرجين لا تتلاءم كفاياتهم مع احتياجات سوق العمل.⁽⁵⁾

وتتفق الاستقراءات والاستبيانات على تراجع هيبة المدرسة الحكومية، وما رافق ذلك من تدنّي في مكانة المدرّسين وتراجع دورهم التعليمي، فصورة المدرس في المجتمع العربي أضحت كارثية، وما زاد الوضع صعوبة هو الجانب المادي، أي ما تعلق برواتبهم الهزيلة، وعدم تلقّهم التشجيع المحفز؛ فالرواتب والأجور لا تضمن لهم مستوى عيش مقبول، ونتيجة لهذا الوضع، تدنى دخلهم وتراجعت مكانتهم الاجتماعية، وهو ما أثر سلبا في دافعية المدرسين وفي جودة الخدمة التي يؤدونها، على خلاف الدول ذات الأداء التعليمي الرفيع، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وفنلندا، حيث تختار هذه الدول نسبة ضئيلة من مدرسيها من بين الثلث الأعلى من الخريجين، وتشترط في من تختارهم توفر خصال مهمة: كالمثابرة وحب الأطفال ومهارات تنظيمية وأخرى تواصلية منبّئة بنجاحهم في التدريس؛ كما أن هذه الدول تخصص مهنة التدريس بكثير من المزايا والمحفزات التشجيعية، بخلاف ما يشعره المدرسون في الدول العربية.

لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر

أخذت الجزائر على عاتقها مجانية التعليم في كافة الأطوار، مع المسؤولية على الإشراف والمتابعة المالية لكافة البحوث والمشاريع والبعثات العلمية؛ والمعروفتين اليوم بوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وضعية التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر

ما انقطعت مسيرة التعليم بالجزائر وما انعدمت المدارس، ولا قلت العناية بالعلوم والفنون والآداب في جميع الدول الإسلامية المتعاقبة على حكمها، فلم تزل المساجد في المدن حافلة بالأساتذة والتلاميذ، ولم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ والطلبة،

وكلهم بذلوا جهودهم في الإمام بالعلوم ونشرها، وحتى التعليم العالي لم يكن مهماً في عهد الجزائر العثمانية، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر، مؤلف من مفتين وقضاة مالكية وحنفية، يرأسه قاضي القضاة، وهو بمنزلة مدير التعليم العالي، كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية.

وضعية التعليم في الجزائر أثناء الإحتلال

كان التعليم منذ اليوم الأول للاحتلال سنة 1830، مشكلة كبيرة بالنسبة للمستدمر الفرنسي، حيث حاول عدد من الساسة الفرنسيين إيجاد الجواب للسؤال المعضلة: هل نعلم الجزائريين لإثبات نظرية: فرنسا حاملة مشعل الحضارة والرقى، أم نجعل الجزائريين، وتنفادي بالتالي استفاقة محتملة وانتفاضة حتمية. لذا عملت فرنسا على محاربة التعليم وخاصة علوم العربية وعلوم الشريعة الإسلامية، فقضت على المراكز الثقافية في الجزائر منذ قرون، وأغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية: وأشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية، اضطراباً شديداً، فهجر معظم الأساتذة الأفاضل مراكزهم، وحرمت أجيال عديدة من التعليم، لكن فرنسا قامت في ما بعد بفتح بعض المدارس لتعليم اللغة الفرنسية، إضافة إلى بعض العلوم والآداب، وكلها باللغة الفرنسية.

وضعية التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة، واجهت الجزائر مشاكل عديدة مثل: التخلف الاجتماعي، الجهل، الأمية... ومرت المنظومة التربوية بعد الاستقلال بأربع محطات هامة رئيسية:

أولها مرحلة التأسيس واستعادة الهوية: 1962 إلى 1970 حيث نصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم، ثم المرحلة التي تأسست فيها المنظومة التربوية، وكان من أولوياتها تعريب التعليم وجزأته من سنة 1979 إلى 1980؛ وتلتها مرحلة إصلاحات الجانب الهيكلي للمنظومة التربوية، واستكمال مسيرة التعريب وجزأة التعليم⁽⁶⁾ من سنة 1980 إلى 2000، وفيها تم تنصيب لجنة إصلاح للتعليم الأساسي؛ وبعدها برزت مرحلة الإنفتاح والخصخصة، من سنة 2000 إلى 2012، وفيها تم تنصيب لجنة إصلاح التعليم كله، ومن أهم مظاهر الإصلاحات، إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، كما عرفت هذه المرحلة تجسيد بعض الإصلاحات والتغييرات والتعديلات الهامة للمناهج والمقررات، وفتح الباب للخواص للاستثمار في جانب التعليم. إصلاحات المنظومة التربوية هذه أثارت جدلاً حاداً منذ أن اختير ابن زاغو رئيساً للجنة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2000 وتطبيق توصياته دون مروره عبر المؤسسات الدستورية، ودون مناقشته في البرلمان من طرف نواب الشعب، وقد اتهم أعضاء من لجنة إصلاح المنظومة التربوية، وعلى رأسها ابن زاغو المدرسة الجزائرية بأنها مصدر تخريج الإرهابيين، لأن مناهجها ذات طابع عتيق وديني، وأنها كتبت باللغة العربية بينما الفرنسية هي مصدر الحداثة والتنوير والتقدم العلمي والتطور التقني، وهكذا فتح تقرير ابن زاغو الباب واسعاً أمام إعادة فرنسة المدرسة الجزائرية من جديد بعد أن تم تعريب كل مراحلها منذ الاستقلال عام 1962.

حال المؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائر

وهكذا بعد أن تعود الجزائريون على التعليم المجاني طيلة العقود الماضية، شهدت جزائراً الحبيبة في السنوات الأخيرة إنتشاراً

للمدارس الخاصة، وهذا نتيجة لما شهده العالم بأسره من تغيرات كبيرة وأزمات عديدة بداية هذا القرن، وبالأخص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على كل الميادين: الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الإجتماعية... داخل الدول بما في ذلك الجزائر، حيث تجلّى ذلك في مظاهر من بينها إصلاح المنظومة التربوية التعليمية، هذا الإصلاح الذي لم يكن أساسا نابعا من شعور داخلي بواجب المبادرة إلى الإصلاح والتغيير، بل كان نتيجة ضغوط خارجية من قِبَل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا⁽⁷⁾ من أجل التعديل في المناهج والمقررات الدراسية، باعتبارها مسئولة عن جانب هام في نشأة الإرهاب، إضافة إلى ضغوط صندوق النقد الدولي على الجزائر لتخفيض النفقات العمومية في شتى القطاعات، بما في ذلك الميدان التربوي والدعوة إلى خصصتها، والذي تزامن مع أزمة المدارس العمومية من اكتظاظها وضعف مستوى التحصيل الدراسي فيها، وارتفاع نسبة التسرب المدرسي منها... هذه الظروف الداخلية والخارجية، أدت بعدد من الدول العربية إلى إعادة نظر شاملة في مختلف مكونات العملية التعليمية، وإفساح المجال أمام التعليم الخاص. فالحكومة الجزائرية أجبرت على الانسحاب التدريجي من احتكار ودعم الكثير من القطاعات التي أنهكت الخزينة العامة، لتفتح أبواب التعليم كله وحتى العالي منه، أمام استثمارات القطاع الخاص، في خطوة غير مسبوقة وصادمة للمجتمع الجزائري، والمشاركة في إصلاح المنظومة التربوية سنة 2003 والتي تضمنت في أهم بنودها فتح المجال للخواص من أجل إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم.⁽⁸⁾ وقررت السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة، من رجال أعمال أمثال: رئيس منتدى المؤسسات المقرب من السلطة: علي حداد، وصاحب أكبر إمبراطورية استثمارية في البلاد، والأكبر بعد شركة سوناطراك النفطية الحكومية: يسعد ربراب.

ومؤسسات التعليم الخاصة هذه، مصطلح استعمله المشرع للدلالة على المدارس الخاصة التي تقدّم تعليما بمقابل مادي، بحيث تنوب هذه المدارس عن التعليم الرسمي العمومي، ويخضع إنشائها لدفتر شروط تمنحه وزارة التربية الوطنية كدليل على اعتمادها الرسمي. وقد عرّف المشرع المدرسة الخاصة بأنها: «مؤسسة خاصة للتربية والتعليم كل مؤسسة للتربية والتعليم ينشئها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص، وتقدم تعليما بمقابل.»⁽⁹⁾

وبذلك تم فتح الباب أمام الخواص، سواء أكانوا شخصيات طبيعية أم معنوية لإنشاء مدارس خاصة بعد أن احتكرت الدولة قطاع التربية والتعليم منذ الاستقلال، فأنشئت قرابة 380 مدرسة خاصة منذ بداية التسعينيات، تقوم بتدريس حوالي 25 تلميذا في مختلف المستويات، والعديد منها تعتمد اللغة الفرنسية في تدريسها. فأصبح عدد المدارس الخاصة عبر الوطن هو 117 مدرسة خاصة، وعدد التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة يقدر بـ 20.220 تلميذ، من بينهم أكثر من 1800 تلميذ مسجل لامتحانات الطور الابتدائي، فيما فاق عدد التلاميذ المسجلين للطور المتوسط 800 تلميذ، وأكثر من 1600 تلميذ مسجل لامتحانات شهادة البكالوريا. اعتبر البعض فتح قطاع التربية لاستثمار الخواص فرصة لإيجاد مجال للمنافسة نحو الجودة وتحسين المستوى، زيادة على تخلص الدولة من الأعباء المالية وتقليص مسؤوليتها على التربية والتعليم، خاصة بعد أن تجلّت بوادر الفشل في المنظومة التربوية العمومية شكلا ومضمونا، إذ تزايدت نسبة المتسربين من المدارس إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي؛ فشهدت المدارس الخاصة رواجاً كبيراً، حيث أصبح الأولياء يفضلون تعليم أبنائهم فيها بدل المدارس الحكومية، بحثاً عن صفات وشروط معينة، منها الانضباط في الوقت وتطوير مهارات التلاميذ، وإمكانية متابعة أحوالهم بخلاف

المدارس الحكومية؛ ورأى فيه آخرون نوعا من العودة إلى المجتمع الطبقي: الأغنياء والفقراء، حيث سيصبح التعليم حكرا على أبناء الذوات .

التعليم الجامعي في الجزائر:

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية ثلاثة وستون (63) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم سبعة وعشرون (27) جامعة وعشرون (20) مركزا جامعيًا واثنًا عشر (12) مدرسة وطنية عليا وأربعة (04) مدارس عليا للأساتذة.⁽¹⁰⁾ كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي، إن وزارة التعليم العالي لم تأخذ في الحسبان هذا الكم الهائل، بل رغبت في استقطاب أكبر عدد من الطلبة فكان ذلك الكم الهائل والغنائية واكتظت المدرجات ولا زلنا نعاني من سياسة الترقيع، وانتقلت عدوى الاكتظاظ والتسيب والتسرب وال من التعليم العادي إلى التعليم العالي.

وتتم الدراسة الجامعية في الجزائر وفق مرحلتين:

مرحلة التدرج التي تنقسم بدورها إلى مرحلتين: الأولى: تسمى التكوين قصير المدى، ومدته (03) سنوات، والثانية: مرحلة التكوين طويل المدى، وتتراوح مدته بين (04) و(05) إلى (07) سنوات، وذلك حسب التخصص؛ ثم مرحلة ما بعد التدرج، وهي على مرحلتين متتاليتين: الأولى مرحلة الماجستير ومدتها من (02) سنتين كحد أدنى فما فوق، ومرحلة الدكتوراه تكون مدة الدراسة فيها من (03) سنوات كحد أدنى فما فوق.

نظام: "أل أم دي" بالجزائر طريق مختزل للوصول إلى النجاح، فهو الذي عوّض النظام التقليدي الذي كان معتمدا في التعليم العالي الجزائري، وقد تسبب في تخريج دفعات كثيرة دون مستوى تعليمي مشرف، وهو النظام الذي لا يعدو أن يكون طريقا مختصرا، أرادت من خلاله الدولة توفير مصاريف دراسة أعداد كبيرة من الطلبة، باختزال فترة الدراسة، والسماح للطلبة بدخول مجال العمل مبكرا؛ لكن في المقابل لم يتلق هؤلاء الطلبة تعليما نوعيا يذكر، لأنه لم يكن لمؤطريهم القدرة على إعطاء تكوين نوعي، ولم يتم تهيئتهم لذلك إطلاقا، وهذا كله جهل بأهمية العلوم البيداغوجية التي يجب السعي إليها والتركيز عليها، لضمان نجاح جزء معتبر من المنظومة العلمية، لا أن نسعى لتطبيق سياسة: دعه يأخذ شهادة دعه يمر، بل بات المسؤولون يرهبون الجمعيات الطلابية، هذه الأخيرة تعتكف من حين لآخر أمام أبواب الجامعات، وتغلقها لفترات زمنية طويلة، لسبب أو لآخر، فبات المسؤولون يرهبونهم، ومن ثمة يتملقونهم وقد يمنحون أعضاء تلك الجمعيات الطلابية نقاطا وشهادات ومناصب و... ويتغاضون عن كثير من تصرفاتهم الطائشة.

وهكذا أضحى التعليم في بلادنا ينتج طلبة متخرجين، لا يستطيعون حل الإشكاليات التي تقابلهم في عملهم ولا يستطيعون إنجاز أعمالهم الإجتماعية بكفاءة، بل تفتت مظاهر فساد لا حصر لها، بسبب تبوء هؤلاء مناصب تنوء بحملها الجبال فيحملها هؤلاء الأغيار الصغار، حيث يتخرج منهم المعلمون والأساتذة والأطباء والقضاة والأئمة والإداريون والمهندسون وهلم جرا... وكلهم على ذات الوتيرة ونفس النهج إلا قليلا؛ إنه تواطؤ بين القائمين على التعليم العالي في بلادنا، والطلبة الذين بات همهم تحصيل الدبلوم فقط، مما يجعل الشهادات المقدمة لهم دون قيمة، بل باتت القيمة الاجتماعية للشهادة في تدهور مستمر، وأصبح

التندر والتنكيث على الجامعيين شائعا لدى العامة بله الخاصة. وذلك أيضا دفع المتدربين إلى الإتكالية، وعلى عقلية النجاح المضمون دون القيام بأي مجهود فكري أثناء الدراسة. والشيء من معدنه لا يستغرب كما يقال، وعلى نفسها جنت براقش، فعدم وجود نخبة علمية تفكر في قضايا المنظومة التربوية، وتخطط بشكل سليم جاد للقضايا التعليمية، أولنقل تم تحييدها وتغييبها قسرا، وأوكلت هذه المهام الحساسة الى بعض النخب الجديدة، أدى تراجع رهيب في مستوى التعليم والتكوين في جميع أطواره، من الابتدائي إلى الجامعي.

أسباب فشل إصلاحات المنظومة التربوية التعليمية

قبل الشروع في أي تغييرات في قطاع حساس مثل التعليم، كان ينبغي أن يفتح نقاش وطني عاما لتحسيس المجتمع وإعداده لأي تغيير مستقبلي. الشيء الذي لم يتم القيام به أبدا حسب علمنا ورغم تواجدي في ساحة التعليم منذ ما ينيف عن خمس وعشرين سنة، لا على مستوى وسائل الإعلام المؤثرة، ولا على مستوى الصحافة، باستثناء بعض مقالات متفرقة نشرت في بعض الصحف المستقلة. وكان ينبغي أن تتفحص الأمور المرتبطة بالمدرسة بطريقة شاملة واعية على أساس بعثات ميدانية للقاء المعلمين والأساتذة في جميع الأطوار الدراسية، لتتم النظرة عن كُتب لا عن كُتب أو عمّا كُتب من تقارير زائفة، مجانية للواقع والصواب. لمعرفة حقيقة الظروف التي ستطبق فيها تلك التوجهات الجديدة، وللمقابلة ومحاورة العاملين في الميدان بعض هفوات وكبوات منظومة التعليم في الجزائر

رغم الجهود المبذولة والإمكانات المستثمرة، لإنجاح التعليم في الجزائر، إلا أن واقع التعليم في الجزائر يمكن اختزاله بقول كلمة واحدة فقط: «مزّر»؛ فقطاع التربية والتعليم في الجزائر يعيش حالة الانتقال من سيئ إلى أسوأ، ومكان الضعف في الإصلاحات التربوية عديدة، يتعب الكاتب من تعقيها وكتابتها، ومن خلال تتبع وضعيّة منظومتنا التربوية وبحكم أنني قضيت ربع قرن في مزاولة مهنة التعليم، فإن الإشكالات الأساسية في منظومتنا التربوية، لا تحصر لكن يمكننا إجمالها في العناصر التالية:

1- المدرسة الجزائرية رهينة صراع إيديولوجي:

تمهيش التعليم الديني في النظام المدرسي، بل والمطالبة بإلغائه، لأن المشكلة الأساسية التي يعاني منها البعض هي أنهم لا يشجعون الاهتمام بالبعد الحضاري الإسلامي في الثقافة الجزائرية، ومشكلة هؤلاء ليست في ان المغلوب مولع أبدا بالغالب، ولا في قابليتهم للإستعمار، وإنما الأُنكى من ذلك كله، هو أنهم مازالوا مرتبطين بالغرب وبالثقافة الغربية، لذلك يسعى هذا النفر إلى أن تصبح المدرسة الجزائرية ذات توجه مستوحى من الغرب، خاصة الفرنكفوني منه، لذلك يحاولون إزاحة بل وإزالة مواد تعليمية أساسية في تكوين شخصية التلميذ كالتاريخ والتربية الإسلامية واللغة العربية و...

2- سلسلة أخطاء في المنظومة التعليمية الجزائرية

عرفت المنظومة التعليمية في الجزائر سلسلة من الأحداث والأخطاء المنشورة في الكتب المدرسية، مست هذه الأخطاء ما عدّه الجزائريون دينهم وهويتهم الثقافية والوطنية، وأثار سخطا وجدلا واسعين، فمثلا عند تولي نورية بن غبريط وزارة التربية عام 2014، والتي تعرف بتوجهاتها الفرنكفونية، أثارت ضجة كبيرة بسبب إصلاحاتها التربوية التي قدمتها. فقد تم رصد خطأ جسيم رهيب في كتاب الجغرافيا الجديد، للصف الأول من المرحلة الإعدادية، وتم بيعه للتلاميذ عام 2016، حيث وضع اسم إسرائيل

على الخريطة بدل اسم فلسطين، وقررت وزارة التربية بعد الضجة التي أثيرت حوله سحب الكتاب بحجة أن الخطأ كان مطبعياً. كما وقع كتاب شبه مدرسي في خطف فادح، حيث صنف سكان الجزائر على أساس العرق، وذكر أن 80% منهم عرب والباقي خليط بين أمازيغ الشاوية والقبائل وبني ميزاب، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المواطنين، متسائلين عن سر هذا التمييز وهذا التقسيم غير البريء: بل إن السيل بلغ الزبي بحديث البعض ضرورة التعلم بالدرجة، وعن إسقاط التاريخ والتربية الإسلامية من الامتحانات، وكان لا بد من حذف البسملة من صفحات الكتب المدرسية لأنها... كما قُدمت اقتراحات للحكومة، حول مواد يجري الامتحان فيها كتابيا، وأخرى يتم الاعتماد فيها على أعمال الطلبة فقط، لتستخلص النتائج من الأعمال السنوية للطلاب، وكل ذلك تمييع للتعليم ودعوة إلى التسبب و... ومحاولة تغيير نظام الامتحان وفق طريقة تتعدد وتتنوع فيها الأسئلة، ويمدد الوقت المخصص لإجراء الامتحان، بحيث تغطي هذه الأسئلة معظم المعلومات التي تلقاها التلميذ خلال السنوات الثلاث على الأقل. وبهذا تكون إجابات التلميذ دالة على أنه مستوعب للمعلومات أو غير مستوعب، انها حقا مهزلة، مما حدا ببعضهم إلى التندر بقوله: «لقد تطورت أسئلة الامتحانات الرسمية في الجزائر منذ عام 1995 كانت الأسئلة: أجب على جميع الأسئلة أو على بعضها، وستحول عام 2020 لتكون: شكراً على قدومك فحسب، وخذ شهادة نجاحك»، بل إن بعضهم علق ساخراً: أن أي شخص يمر بالقرب من مراكز امتحان البكالوريا، سوف ينادى على اسمه في قائمة الناجحين، فلا غرابة أن ترتفع نسبة النجاح في مدارسنا، وفي البكالوريا بل وفي الجامعات أيضا من غير مؤهل علمي. إن نسبة النجاح المتعالية والمتعالية الهندسية فيها، والتي تعلن عنها وزارة التربية كل عام وسط ضجة إعلامية كبيرة، وهذا منذ الشروع في إصلاح المنظومة، ليست نتيجة معقولة ومنطقية مطلقاً؛ ونتائج البكالوريا لم تعد معياراً، وهي لا تعكس حقيقة مستوى التلميذ في ظل استشراف تسريب الامتحانات في الجزائر وفي بعض البلاد العربية. ولعل تسريب امتحان بكالوريا يونيو 2016، الذي وصف بأنه فضيحة كبرى في تاريخ التعليم الجزائري، إلا بداية تفجيرات منذرة بما يعقبها، وأول ما تستعر النار من مستصغر الشرر، كما تحدثت وسائل إعلام جزائرية عن لجوء الدائرة الوزارية لبن غبريط إلى خبراء فرنسيين من أجل إصلاح محتوى المنظومة التربوية الجزائرية، وكأن الجزائر عقت عن إنجاب من يقوم بإصلاح تعليمها، ولم تنجب أي كفاءة تذكر في هذا المجال، لذا فالمنهج المقدمة لتلاميذنا ليست مدروسة ولم يراع في بنائها مستوى المتعلمين وحاجاتهم، فلقد شاهدنا عندما أسند أمر إصلاح المنظومة التربوية إلى أناس ليس لهم في هذا الميدان، لا رأي سديد ولا فكر رشيد، لا تجربة متميزة ولا نية طيبة؛ بل إن بعضهم معقد نفسياً ومحدود علمياً، مستلب فكراً ومنهزم حضارياً؛ لقد عشنا نتائج هذا الإصلاح السيئة، ولا زلنا نتجرع غصصه ومرارته لحد الساعة، وما خفي سيكون أعظم.

3- الاعتماد الخاطئ لمنهجية المقاربة بالكفاءات:

المعلم لم يكن أبداً مهيباً بكل جدية للتعليم بالطريقة الجديدة، أي تلك التي تفرضها المقاربة بالكفاءات، فهذه المقاربة بالكفاءات تستند إلى فكرة أن الطالب يمتلك معارف قبلية، وخبرات مكتسبة سابقة، ويكفيه توظيفها مع مساعدة من المعلم إن استلزم ذلك، حتى يحقق مختلف الكفاءات في مختلف الوضعيات؛ وهذا ليس صحيحاً على إطلاقه، وان سلمنا جدلاً بأنه قد يكون هذا صحيحاً، فإن اعتماد المقاربة بالكفاءات قد تصلح لقلّة قليلة من التلاميذ دون أغلبهم؛ خاصة إذا علمنا أنه تم فرض ما اصطلح عليه بالمقاربة بالكفاءات، فرضاً لازماً دون مناقشة محتواها وقيمتها، فقط لكون مؤلفها فرانكفوني، والمتتبع النبيه سيلاحظ

الغياب الكلي لبيداغوجيا الإدماج هذه من جميع المناهج التربوية الأوروبية، بما فيها المنهاج التربوي للمستوطنة الفرنكفونية البلجيكية التي ينتمي إليها كزافيي روجرز نفسه واضع هذه المقاربة، وكل المرجعيات الأوروبية للاتحاد الأوروبي للتربية، لا اثر فيها لشيء اسمه بيداغوجيا الإدماج، والمقاربة بالكفاءات، إنها يا صاحبي جعجعة بلا طحين.

4- اكتظاظ الأقسام:

وجدت بعض المدارس مرغمة على تكديس 40 إلى 50 تلميذا في القسم الواحد، والأسوأ من ذلك أن المؤسسات تعمل بوسائل بدائية، أي بسبورة وقطعة طبشور، وفي مثل ظل هذه الظروف لا يمكن للمعلم وإن كان يمتلك كفاءات عالية، أن يحس بالرضا، وأن يقوم بتنمية كفاءات تلاميذه الذاتية، لاكتظاظ الأقسام، مما يجعله مثالا عن تكوين أفواج عمل على النحو المطلوب في النظام الجديد، وعقبة أخرى تحول دون القيام بتقويم مستمر جاد لهم ومراقبة نشاطاتهم. كما أن الوسائل التربوية والمرافق اللازمة مثل: المكتبة، ومخابر العلوم، وقاعة المعلوماتية، والإنترانت... مهترئة، أو تكاد تكون منعدمة في أغلب المدارس، إضافة إلى مشاكل الصفوف التي تجعلك تشعر بالغيثان فور رؤيتها، لقللة الإهتمام بها، من الناحية الجمالية وحتى في نظافتها، مما يجعلك تكره المدرسة بكل معنى الكلمة وتكره الذهاب إليها.

5- كثافة الحجم الساعي الدراسي:

يقيد التلاميذ في المؤسسة بجدول زمني مغلق بإحكام، من الـ 8 صباحا إلى الـ 5 مساء، وباستثناء يومين من عطلة نهاية الأسبوع، اللذين يخصص جزء مهمهما للاسترخاء والمراجعة، فإن التلاميذ لا يملكون أي وقت فراغ خلال الأسبوع للبحث عن المعلومات، وتحضير للمشاريع التي تسند لهم في كل مادة، وترهقهم ماديا ومعنويا؛ فهل يعقل ان تلميذا في الابتدائي والمتوسط يطالب بكتابة بحوث، وليس من المدهش أن يستلم المعلم بحوثا تفتقر إلى أدنى معايير الجودة، بل كثيرا ما تكون تلك البحوث مجرد نسخ طبق الأصل لعمل وحيد، قام به تلميذ يملك إمكانيات مادية أو أنجزه له صاحب مقهى انترنت! وبالتالي يستحيل على المعلم تقويمه، ومنحه أي ملاحظة جادة، هذا إن قرأه أصلا.

6- إشكالية التأطير:

تعتبر إشكالية التأطير إشكالية الإشكاليات، فأغلب المؤطرين والمتخرجين في السنوات الأخيرة ليس لديهم مستوى تعليمي مقبول، الأمر الذي حد من أدائهم التعليمي، بله التربوي، ومن جهة ثانية تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير، وفي سبيل تغطية العجز تلجأ إلى سياسية الإستخلاف، التي تجعل من عطاء المؤطر محدودا، لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم، لكونه في حالة بحث عن عمل، الأمر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة ميكانيكية وليست علاقة عضوية تفاعلية، هذا اذا افترضنا انه يملك ناصية التدريس، حيث إن جل المعلمين وأساتذة جميع أطوار التعليم، بما فهم الجامعيين، لا رصيد لهم في العير ولا في النفير، لا نقيرو ولا قطمير...

أما ثلاثة الأثافي فهي المسألة التي يمكن إدراجها تحت هذا العنصر، وهي الظروف المهنية والاجتماعية التي يحياها المدرسون، والتي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام أكبر لعمليهم المتمثل في التأطير والتكوين، فبخصوص مسألة إعداد المعلم، تخلت وزارة التربية عن مهمة إعداده وتكوينه، واستغنت عن ما يزيد عن 60 معهدا كان يهتم بتكوين المعلمين، مع أن المعلم يحتاج إلى بيئة خاصة،

ومناهج مدروسة وفريق من المربين، لهم إمام بعالم الطفولة وبمشكلات التعلم...

7- إشكالية التسرب والعنف المدرسي:

لوحظ في السنوات الأخيرة تفشي ظواهر خطيرة جدا في المدارس، ومنها انتشار ظاهرة التسرب والعنف على جميع المستويات التعليمية، خاصة بالنسبة للذكور، وذلك لجملة أسباب على رأسها، أن التعليم في وقتنا هذا لا يؤدي دوره، فأكبر نسبة للبطالة توجد بين خريجي الجامعات، وفتح مجالات مهنية لا تستدعي تكويننا علميا عاليا، مما حدا بالمراهقين إلى ترك التعليم، والتوجه للانخراط في مجال العمل الذي يدر عليه ربحا ماديا، ومكانة سلطوية لذلك وجد الشباب بغيتهم وضالهم في السلك العسكري وعلى رأسه الشرطة والجيش. والملاحظ أيضا أن جرائم الضرب والجرح والقذف، بل وحتى القتل أصبح من الظواهر المتفشية في مؤسساتنا التربوية، سيان في المتوسطات والثانويات أو الجامعات، وكثيرا ما يقوم التلميذ لوحده أو مع زملائه بإشباع معلمهم وأساتذتهم ضربا وشتما وإهانتهم، بل وحتى قتلهم، وهي ليست بالحالات الشاذة أو المعدودة، بل تعددت وتكررت... وهذا ليس من قبيل الصدفة، وإنما هو نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية... أدت إلى استفحال هذه الظاهرة التي لا يمكن معالجتها قضائيا أو إداريا وإنما من خلال معالجة أسبابها وعللها.

نتيجة

هذه غيوض من فيض، إنها بعض الإشكالات التي يمكننا أن نضيف لها أخرى، مثل غياب دور الأسرة، وقلة الاهتمام بالتلاميذ، وانعدام دراسة مواهبهم وشخصياتهم بهدف توجيههم وإرشادهم، إضافة إلى انعدام التشاور والحوار بين المسؤولين وبين العاملين في الحقل التربوي التعليمي، هذان السببان أديا إلى الفشل الكامل لجميع الإصلاحات التربوية. والتشخيص الجزئي الميداني لاحتياجات المؤسسات التربوية نتج عنه العلاج الناقص المشلول. فالمدرسة الجزائرية لا تسير قدما، بل إنها تتخبط في مشاكل كبيرة، وعضو البحث عن حل لإشكالياتها، وتخصيص مجموعة علمية تقترح الحلول وتبناها، سقط مسؤولونا في مشكل ارتجال الحلول، وترقيع المرقع، مما انجر عنه الوضع المأساوي الحالي للتعليم وللتكوين في الجزائر. ولا يمكننا إلا أن نتفق على حتمية الفشل الذي يترص بالطريقة الجديدة في التعليم، والتي أقحمت على عجل من دون علم ولا استشارة أهل الاختصاص، فلا يسعها إلا أن تفشل، لتهدد بذلك مستقبل جيل كامل من المتعلمين.

بعض الاقتراحات:

- 1- يجب أن يكون الإصلاح بإشراك جميع المعنيين، أي المعلمين وأولياء التلاميذ والنقابات.
- 2- تخفيف البرامج التعليمية.
- 3- تخفيف الحجم الساعي الدراسي.
- 4- الرجوع إلى طريقة التدريس بالأهداف بدل طريقة المقاربة بالكفاءات.
- 5- بناء هياكل تعليمية جديدة لرفع الضغط والاحتفاظ من الأقسام، لاستيعاب باقي المتعلمين.
- 6- وضع قوانين صارمة وراذعة لمن يتلاعب بلغة وثقافة مكتسبات الأمة العلمية.
- 7- الرفع من أجور المدرسين وإعطائهم تحفيزات والاستماع إلى انشغالاتهم.

وان التحدي الأساسي أمام المناهج الدراسية اليوم هو إيجاد طرق وخطط وبرامج تعليمية، تستطيع أن تحول المعلومات المدرسية إلى كفاءات ومهارات عملية، وإعطاء قيمة حقيقية لأهل التعليم واحترامهم، وتوفير متطلباتهم لأنهم سدنة العلم ومن دونهم لن تقوم للتعليم قائمة؛ وأما إن أردنا حلاً للمشكلة الاقتصادية، فلا ينبغي أن يكون على حساب التعليم، بل يجب « على المدارس أن تنتج منتجين للعمل، بدلاً من أن تنتج طالبي عمل، ولعل الأخذ بهذا الاتجاه هو مفتاح حل مشكلات البطالة في عصرنا، ومفتاح التنمية الاقتصادية كلها»⁽¹¹⁾

حسن الختام:

خُلاصة الكلام إن كنا نسمع أو نعقل، إن التعليم في الجزائر على شفا جرف هار، في ظل تغيرات العولمة المتوحشة المتسارعة، والمجتمع الجزائري كباقي المجتمعات، تحكمه مجموعة من النظم السياسية والاقتصادية والثقافية... وتتعرض العلاقات الاجتماعية للإنفصام، « ولعل من أبرز العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية والتطور: معدلات النمو السكاني، وشكل وبنية الأسرة وأدوارها، والتركيبية العمرية لأفراد المجتمع، ونوعية القيم الاجتماعية السائدة...»⁽²¹⁾ وأرى أن التعليم في الوطن العربي يجب أن ينبثق من أشخاص لديهم الأمانة العلمية، ولديهم مقومات صحيحة صادقة لبناء نظام تعليمي حقيقي، يُحِبُّ أفراد في التعليم ويوضح لهم ضرورته، ويعمل على تنمية المهارات العقلية والفكرية والإبداعية للأفراد. ومن ثمة فإنه يبدو لي أننا مقبلون على مرحلة حبلية بأحداث ضخمة تترى، وسيتم تغيير كثير من معالم الدولة الجزائرية الحديثة، والتي أنشئت ليتفياً ظلها العموم، فإذا هي تتحول إلى غنيمة يستفيد من ريعها الخصوص فحسب، ان هي إلا جزء من عملية مترامية الأبعاد والأطراف،

مسرد المراجع

- بوراس عيسى، ط.2009، « قانون المدرسة الخاصة للتربية والتعليم » الجزائر، نشر معهد المناهج.
- زهوني الطاهر، 1994، « التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال » الجزائر، مؤسسة الفنون المطبعية بالرغاية.
- عبد الكريم بكار، ط.2002م، « بناء الأجيال » الرياض، دارالمنتدى الإسلامي.
- كوثر كوجك: « ط.2001، « اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس » القاهرة، عالم الكتب.
- عبد الله حمد محارب، ط.2102، تقرير المرصد العربي للتربية، بعنوان: «التعليم في الوطن العربي» صدر عن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

الهوامش

- 1- عبد الكريم بكار: «بناء الأجيال» (ص.160-159) « دارالمنتدى الإسلامي، الرياض، ط.1، 2002م.
- 2 ما تخصصه الدول لتمويل التعليم مؤشراً على مدى اهتمامها بهذا القطاع الحيوي...أنظر: «التعليم في الوطن العربي» تقرير المرصد العربي للتربية لسنة: 2102 الصادر عن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (ص 9).

3 نفسه. (ص 10).

4 نفسه. (ص 11)

5 نفسه. (ص.6).

6- رزهوني الطاهر: «التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال»، الجزائر «المؤسسة للفنون المطبعية، 1994، ص 41-143.

7- تجدر الإشارة هنا إلى محاولة أن أطرافا في مراكز القرار الجزائري ذات توجه غير عربي ولا إسلامي، كانت تنادي باسم الديمقراطية والحرية إلى تغيير جذري للمنظومة التربوية منذ ثمانينيات القرن الماضي وإلى تحويل النظام التربوي الجزائري المحافظ على قيم الدين والعربية إلى نظام تربوي علماني حر... الطاهر زرهوني: «التعليم في الجزائر...» ص 43 - 204.

8- «الغريب في الأمر أن لجنة إصلاح المنظومة التربوية ذاتها، اعتبرت في أحد تقاريرها أن اللغة العربية تعد عاملا أساسيا من عوامل نكسة المدرسة الجزائرية.» عيسى بوراس: «قانون المدرسة الخاصة للتربية والتعليم» معهد المناهج، الجزائر، 2009، (ص 2)

9- الفصل المتعلق بإنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة من الأمر الرئاسي رقم 05 في 18 رجب 1426/23 أوت 2005.

10- هذه إحصائيات قديمة، وإلا فإنه أصبح الآن في كل ولاية جامعة تقريبا، إضافة إلى مراكز جامعية في بعض الدوائر.

11- كوثر كوجك: «اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس» عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2001 (ص.76)

12 - نفسه.(ص.77).